الفصل الرابع

آثار المشروعات الصغيرة

obeikandl.com

obeikandl.com

المشروعات الصغيرة وتحقيق التنمية الاقتصادية

من المتعارف عليه أن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً كبيراً في التنمية الاقتصادية بوجه عام وفي التنمية الصناعية على وجه الخصوص، فهي تمثل العمود الفقري بالنسبة للقطاع الخاص، وتُشَكِّلُ ما يزيد على ٩٠% من مجموع المشروعات في العالم، وتُسهم بنسبة ما بين ٥٠:٦٠ % من تشغيل العمالة وتسهم المشروعات العاملة منها في قطاع الصناعات التحويلية بنسبة ما بين ٤٠:٨٠ % في هذا القطاع وفي البلدان الأقل نمواً، وهي بؤرة اهتمام اليونيدو، وتزداد أهمية دور تلك المشروعات على اعتبار أنها تمثل الآفاق الواقعية الوحيدة لنمو الاستخدام والقيمة المضافة وينطبق الوضع نفسه على بلدان التحول الاقتصادي حيث بدأت المؤسسات الحكومية الكبيرة عديمة الكفاءة تفسح المجال لتحل محلها مشروعات خاصة أصغر حجماً وأكثر كفاءة كما أن هذه المشروعات قادرة على أن تساهم وبشكل فعال في إعادة تقويم وهيكلة الإنتاج في العديد من الدول النامية التي تعد مصر منها فهي تمثل الأساس الذي تقوم عليه التنمية الشاملة حيث تقوم بتشغيل العديد من الأيدي العاملة وتساهم في الحد من تفاقم ظاهرة البطالة مما يحقق التوازن الإقليمي للتنمية الشاملة لذا فإن المشروعات الصغيرة أكثر أهمية لاقتصادنا لتحقيق التنمية الشاملة ولها العديد من الآثار

الاقتصادية فهي تلعب دوراً رئيسياً في الاقتصاد الوطني والتنمية المحلية ويمكن تناول أهميتها للاقتصاد الوطني في النقاط التالية:-

١- زيادة متوسط دخل الفرد والتغيير في هياكل الأعمال والمجتمع.

تعمل المشروعات الصغيرة على زيادة متوسط الدخل الفردي والتغيير في هيكل الأعمال والمجتمع وهذا التغيير يكون مصحوباً بنمو وزيادة في المخرجات وهذه تسمح بتشكل الثروة للأفراد عن طريق زيادة عدد المشاركين في مكاسب التنمية مما يحقق العدالة في توزيع مكاسب التنمية.

٢- الزيادة في جانبي العرض والطلب

إن تأمين رأسمال جديد يوسع جانب النمو في العرض كما أن الانتفاع من المخرجات والطاقات الجديدة في المشروع تؤدي إلى نمو في جانب الطلب حيث تعمل على زيادة كلاً من جانبي العرض والطلب.

٣- التجديد والابتكار والقدرة على ردم الهوة بين المعرفة وحاجات السوق.

يعتمد التطوير على الإبداع ليس فقط بتطوير منتج أو خدمة جديدة للأسواق ولكن أيضاً الاهتمام بالاستثمار المتزامن في تأمين مشاريع جديدة لذلك كانت المشروعات الصغيرة مصدر من مصادر التجديد

والابتكار والمخاطرة أكثر من المؤسسات الكبيرة فالمشروعات الريادية قادرة على ردم الهوة بين المعرفة وحاجات السوق وهي النقطة المعيارية في عملية تطوير المنتج لتزويد المجتمع بمنتجات إبداعية جديدة.

٤ـ توجيه الأنشطة للمناطق التنموية المستهدفة

تستطيع الدول أن تشجع الاتجاه نحو الريادة في أعمال معينة مثل: الأعمال التكنولوجية أو تشجع التوجه نحو مناطق معينة عن طريق بعض الحوافز التشجيعية لأصحاب المشروعات الصغيرة والريادية لإقامة مشاريعهم في تلك التخصصات أو تلك المناطق.

٥ـ تنمية الصادرات والمحافظة على استمرار المنافسة

تستطيع المشروعات الصغيرة المساهمة في تنمية الصادرات سواءً من خلال الإنتاج المباشر أو غير المباشر ومن خلال تغذيتها للمنظمات الكبيرة بالمواد الوسيطة التي تحتاج إليها حيث يمكن أن تعتمد عليها المشروعات الكبيرة في إنتاج جزء من إنتاجها؛ مما يؤدي إلى خفض تكاليف الإنتاج في المشروعات الكبيرة، وإعطائها القدرة على استمرار المنافسة في الأسواق العالمية.

٦- التكامل مع المشروعات الكبيرة وترابط الأعمال التجارية

تتكامل المشروعات الصغيرة مع المشروعات الكبيرة من خلال إمدادها بالمواد والأجزاء التكوينية التي تحتاج إليها وتعمل كذلك على ترابط الأعمال التجارية لأن صاحب العمل التجاري الحديث ليس وحدة قائمة بذاتها وإنما يشتري ويبيع من المشروعات الأخرى ومما يدل على التكامل بين المشروعات الكبيرة والمشروعات الريادية الصغيرة تتعامل شركة جنرال موتورز مع أكثر من (٣٧) ألف عمل من المشروعات الصغيرة لتزودها بالبضائع والخدمات المختلفة.

٧- العمل على تطور الاقتصاد

المشروعات الصغيرة في الغالب هي الأصل في تطور الاقتصاد من خلال تحولها فيما بعد إلى مشروعات كبيرة أو بالأفكار التي تقدمها وبنظرة سريعة على تطور الاقتصاد الأمريكي نلاحظ أن أكبر خمسمائة شركة صناعية أسسها رياديون برؤوس أموال محدودة فقد كان سوفت جزاراً بينما فورد كان ميكانيكي أما كرايستلر فقد كان ميكانيكي أيضاً في مصنع للسكك الحديدية قبل أن يصبح مهندس محركات أما جيلمان مؤسس شركة الأطلسي والباسفيك للشاي فقد كان يبيع الشاي بجانب وظيفته.

٨- تعظيم العائد الاقتصادي

على الرغم من أن إنتاجية العامل في المشروعات الكبيرة أعلى منها في المشروعات الصغيرة وقد يعود ذلك إلى اعتماد المشروعات الصغيرة على تقنيات إنتاج غير متقدمة وكثيفة العمالة ورغم ذلك لو أننا ربطنا رأس المال المستثمر للعامل والفائض الاقتصادي سيظهر أن المشروعات الصغيرة هي الأكفأ من حيث تعظيم الفائض الاقتصادي لوحدة رأس المال ورأس المال المستثمر.

إسهامات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية

تعتمد المشروعات الصغيرة والمتوسطة على العمالة المكثفة، وتميل إلى توزيع الدخل بصورة أكثر عدالة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة فهي تلعب دوراً هاماً في خلق فرص الاستخدام بما يخفف من حدة الفقر إذ أنها كثيراً ما توفر فرص عمل مقابل أجور معقولة للعمال من الأسر الفقيرة والنساء اللاتي يفتقرن إلى المصادر البديلة للدخل.

وتُسهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في رفع كفاءة تخصيص الموارد في البلدان النامية فهي تميل إلى تبني أساليب إنتاجية كثيفة العمالة بما يعكس وضع تلك البلدان من حيث وفرة قوة العمل وندرة رأس المال وكلما تَوَسَّعَ نشاط تلك المشروعات في الأسواق غير الرسمية، أصبحت أسعار عوامل الإنتاج والمنتجات التي تتعامل فيها

تعكس بصورة أفضل تكاليف الفرص البديلة مقارنة بالأسعار التي تتعامل بها المشروعات الكبيرة.

تدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بناء القدرات الإنتاجية الشاملة فهي تساعد على استيعاب الموارد الإنتاجية على كافة مستويات الاقتصاد وتسهم في إرساء أنظمة اقتصادية تتميز بالديناميكية والمرونة، تترابط فيها الشركات الصغيرة والكبيرة وهي تنتشر على نطاق جغرافي أوسع من المشروعات الكبيرة، وتدعم تطور ونمو روح المبادرة ومهاراتها وتساعد على تقليص الفروق الاقتصادية بين المناطق الحضرية والريفية.

دور المشروعات الصغيرة فى توليد القيمة المضافة

تساهم المشروعات الصغيرة في توليد القيمة المضافة، وذلك من خلال مقدار الإضافة التي تولدها المشروعات الصغيرة من عملياتها الإنتاجية إلى الناتج المحلي ويمكن قياس حجم القيمة المضافة (الدخل) التي تولدها المشروعات الصغيرة، وحصتها في إجمالي القيمة المضافة للقطاع الصناعي ككل فكلما كانت القيمة المضافة كبيرة كلما دل ذلك على أهمية المشروعات الصغيرة في زيادة الدخل القومي.

ويمكن احتساب القيمة المضافة بطريقتين:

أولهما: جمع عوائد عناصر الإنتاج الأربعة الأجور والأرباح والفوائد والإيجار.

وثانيهما: استبعاد مستلزمات الإنتاج من قيمة الإنتاج الإجمالية.

دور المشروعات الصغيرة في توفير فرص العمل

لا شك أن تشغيل الأيدي العاملة المحلية يمثل هدفاً مهماً من أهداف التنمية خصوصاً في البلدان النامية، وعليه فلابد من معرفة مساهمة المشروعات الصغيرة في هذا المضمار، ويتعين احتساب عدد العاملين الذين تقوم المشروعات الصغيرة بتشغيلهم، وكذلك نسبة العمالة المحلية إلى إجمالي العمالة التي توفرها المشروعات الصغيرة وكلما ارتفع عدد العاملين المحليين الذين توظفهم المشروعات الصغيرة، ارتفعت نسبتهم في إجمالي العمالة لدى المشروعات الصغيرة، وارتفعت نسبة الأجور المدفوعة للعاملين المحليين في إجمالي الأجور المدفوعة من قبل المشروعات الصغيرة كلما كان ذلك دليلاً على ارتفاع العائد الاقتصادي للمشروعات الصغيرة، وجدير بالذكر أن النسبة الغالبة والأصل في المشروعات الصغيرة أن العاملين محليين، وهنا تظهر الفائدة الاقتصادية الكبيرة للمشروعات الصغيرة على الاقتصاد الوطني.

دور المشروعات الصغيرة في مواجهة مشكلة البطالة

تستخدم الصناعات الصغيرة فنوناً إنتاجية بسيطة نسبياً تتميّز بارتفاع كثافة العمل، وتعمل على خلق فرص عمل تمتص جزءاً من البطالة وتعمل في ذات الوقت على الحد من الطلب المتزايد على الوظائف الحكومية؛ مما يساعد الدول التي تعانى من وفرة العمل وندرة رأس المال على مواجهة مشكلة البطالة دون تكبّد تكاليف رأسمالية عالية، وتوفر هذه المشروعات فرصاً عديدة للعمل لبعض الفئات، وبصفة خاصة الإناث والشباب والنازحين من المناطق الريفية غير المؤهّلين للانضمام إلى المشروعات الكبيرة والقطاع المُنظّم بصفة عامة وقد فطنت الدول المتقدمة إلى أهمية الصناعات الصغيرة فقد أصبحت الصناعات الصغيرة اليابانية تستوعب حوالي ٨٤ % من العمالة اليابانية الصناعية وتساهم بحوالي ٥٢% من إجمالي قيمة الإنتاج الصناعي الياباني وفي إيطاليا ٢ مليون و٣٠٠ ألف مشروع فردي صغير! وفي أمريكا وفرت الصناعات الصغيرة والمتوسطة بالولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة من ١٩٩٢ وحتى عام ١٩٩٨أكثر من ١٥ مليون فرصة عمل، مما خفف من حدة البطالة وآثارها السيئة، وأن المشاريع الصغيرة تستوعب ٧٠% من قوة العمل الأمريكية وفي دراسة عن دول الاتحاد الأوربي في عام ١٩٩٨، تبين أن الصناعات الصغيرة والمتوسطة توفر حوالي ٧٠ % من فرص العمل بدول الاتحاد

المشروعات الصغيرة وأثرها على التنمية

تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة إحدى القطاعات الاقتصادية التي تستحوذ على اهتمام كبير من قبل دول العالم كافة والمنظمات والهيئات الدولية والإقليمية، والباحثين في ظل التغيرات والتحولات الاقتصادية العالمية، بسبب دورها المحوري في الإنتاج والتشغيل وإدرار الدخل والابتكار والتقدم التكنولوجي علاوة على دورها في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لجميع الدول.

وتشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة اليوم محور اهتمام السياسات الصناعية الهادفة إلى تخفيض معدلات البطالة في الدول النامية والدول المتقدمة صناعياً بصرف النظر عن فلسفاتها الاقتصادية وأسلوب إدارة اقتصادها الوطني وتكتسب المشروعات الصغيرة أهميتها في الدول العربية من مجموعة اعتبارات تتعلّق بخصائص هياكلها الاقتصادية والاجتماعية، ونسب توفر عوامل الإنتاج، والتوزيع المكاني للسكان والنشاط ويمكن إيجاز أهم الظواهر الإيجابية التي تقترن بقطاع الأعمال الصغيرة فيما يلي:

١- تتميّز هذه المشروعات بالانتشار الجغرافي مما يساعد على تقليل التفاوت الإقليمي، وتحقيق التنمية المكانية المتوازنة، وخدمة الأسواق

المحدودة التي لا تغرى المنشآت الكبيرة بالتوطن بالقرب منها أو بالتعامل معها.

٢- توفر هذه المشروعات سلعاً وخدمات لفئات المجتمع ذات الدخل المحدود التي تسعى للحصول عليها بأسعار رخيصة نسبياً تتفق مع قدراتها الشرائية.

٣- تحافظ على أعمال التراث (حرفية / يدوية) التي تمثل أهمية قصوي للاقتصاد المصري وتنمية هذه المشروعات الحرفية التقليدية الصغيرة يفتح الابواب لتشغيل الشباب خاصة المرأة وأيضاً يفتح أبواباً للتصدير بكميات كبيرة تدر دخلاً للاقتصاد القومي لذا يجب الحفاظ علي هذه الصناعات التقليدية من الاندثار والمطلوب من رجال الأعمال والدولة إقامة جمعيات أهلية متخصصة لمساندة الحرفيين وإتاحة الفرصة أمامهم للتدريب والتعليم طبقاً لأحدث التقنيات مع الحفاظ علي الهوية الوطنية الأصيلة، مع التأكيد على أهمية رعاية الدولة لهم نفسياً ومادياً واجتماعياً حتي يستطيعوا الخروج بمنتجات تتميز بالابداع والأصالة.

4-تساعد المشروعات الكبيرة في بعض أنشطة التسويق والتوزيع والصيانة وصناعة قطع الغيار الأمر الذي يمكن المشروعات الكبيرة من التركيز على الأنشطة الرئيسية وذلك يؤدي إلى تخفيض تكلفة التسويق

٥- يمكن أن تكون مصدراً للتجديد والابتكار وتسهم في خلق كوادر إدارية وفنية يمكنها الانتقال للعمل في المشروعات الكبيرة.

٦-إنها وعاء للتكوين الرأسمالي من حيث امتصاصها للمدخرات الفائضة والعاطلة فضلاً عن إنها توفر فرصاً استثمارية لأصحاب المدخرات الصغيرة .

في نهاية عصر الاقتصاد الموجَّه والشركات الحكومية الضخمة المملوكة للدول، باتت المشاريع الصغيرة والمتوسطة تمثل أكثر من ٩٨ في المائة من مجموع المؤسسات العاملة في معظم دول العالم، وباتت مسؤولة عن نسبة تصل إلى نصف الإنتاج الوطني لهذه الدول، بينما توفر هذه المشروعات نحو ٦٠ في المائة من مجموع فرص العمل ومما لا شك فيه أن التقدم التكنولوجي الهائل وتحرير الأسواق من خلال العولمة قد أديا إلى إيجاد تحديات جديدة أمام هذه المشروعات خاصة في الدول النامية ومواكبة لهذه الطفرة التكنولوجية الكبيرة، فقد شهد الاقتصاد العالمي ظهور أجيال جديدة من المؤسسات الصغيرة التي استطاعت الاستفادة من مميزات هذا الوضع الجديد الذي يسمح بالحصول على المعرفة ورؤوس الأموال والدخول إلى الأسواق الكبيرة في آن واحد وظهر مصطلح جديد يطلق على هذه النوعية من المؤسسات الصغيرة الرائدة المقامة على الإبداع والتكنولوجيات والتي

تختلف اختلافاً جوهرياً عن مثيلاتها غير الإبداعية والتقليدية في الدول الصناعية، وهوstart-up من هذا المنطلق وفي هذه الأجواء التنافسية شديدة الصعوبة، وضحت أهمية منظومات العمل المستحدثة التي تعمل على تطوير وتحديث مفهوم دعم ورعاية المؤسسات الصغيرة وفي هذا المجال تعتبر آلية حاضنات الأعمال المتوسطة من أكثر المنظومات التي تم ابتكارها في الـ ٢٠ سنة الأخيرة فاعلية ونجاحاً في الإسراع في تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والتكنولوجية وإيجاد فرص عمل جديدة، وتمت الاستعانة بها في الكثير من دول العالم.

وحاضنات المشروعات أقيمت في الأساس لمواجهة الارتفاع الكبير في معدلات فشل وانهيار المشروعات الصغيرة الجديدة في الأعوام الأولى لإقامتها وقد أوضحت العديد من الدراسات أن ٥٠ في المائة من المشروعات الجديدة في الولايات المتحدة مثلاً تتعرض للتوقف والانهيار خلال عامين من إقامتها، بينما ترتفع هذه النسبة إلى ٨٥ في المائة في غضون خمسة أعوام من إقامتها، ولقد لوحظت هذه النسبة المرتفعة للانهيار أيضاً في الدول الأوروبية إلا أن الدراسات الحديثة التي أجريت لتقييم تجارب الحاضنات في هذه الدول أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك كفاءة ونجاح الحاضنات في رفع مستوى نجاح هذه المشروعات بشكل كبير وتوضح الدراسات التي تمت مناقشتها خلال عام ٢٠٠٢ والتي

أجراها قطاع الأعمال والمقاولات في الاتحاد الأوروبي أن تجربة الـ ١٦ دولة الأوروبية في الحاضنات منذ نشأت برامج الحاضنات فيها قد أفرزت نتائج جيدة حيث إن ٩٠ في المائة من جميع الشركات التي تمت إقامتها داخل الحاضنات الأوروبية مازالت تعمل بنجاح بعد مضي أكثر من ثلاثة أعوام على إقامتها.

وحاضنات المشروعات تحتضن المبادرين وأصحاب الأفكار والمشروعات التي تقدم منتجات وخدمات جديدة ومتطورة تؤدي إلى إحداث تنمية متعددة الأهداف، من تكنولوجية واقتصادية واجتماعية في المجتمعات التي تقام بداخلها هذه الحاضنات وتعمل الحاضنات باختلاف أنواعها وتخصصاتها على إيجاد صور ذهنية للنجاح أمام صاحب المشروع الناشئ، حيث إن الممارسات التي توفرها إدارة الحاضنة تمثل عاملاً جوهرياً في تنمية هذه المشروعات الجديدة بالشكل الذي يجعل بعض الخبراء يطلقون على الحاضنات مسمى معهد إعداد الشركات.

ومنذ منتصف الثمانينيات الميلادية، وهي الفترة التي تمثل البداية الفعلية لبرامج الحاضنات خاصة في الولايات المتحدة، لم تتوقف منظومة عمل الحاضنات عن التطور والتنوع حتى أصبحت اليوم تمثل صناعة قائمة بذاتها يطلق عليها البعض صناعة الحاضنات ومع تطور الحاضنات كأداة للتنمية المتكاملة قام عدد كبير من الدول بوضع برامج

وطنية لإقامة عدد من الحاضنات بها وتذكر الإحصائيات الحديثة أن هناك حالياً نحو ٣٥٠٠ حاضنة أعمال تعمل في مختلف دول العالم منها نحو ألف حاضنة في الولايات المتحدة فقط، وتنتشر نحو ١٧٠٠ حاضنة في نحو ١٥٠ دولة من الدول النامية، تمتلك منها الصين ٤٦٥ حاضنة وتحقق بذلك المركز الثاني بعد الولايات المتحدة، بينما تمتلك كل من كوريا الجنوبية والبرازيل نحو ٢٠٠ حاضنة لكل منهما.

إن الفكر الرائد في حاضنات المشروعات بني على أساس تطوير آلية تعمل على احتضان ورعاية أصحاب الأفكار الإبداعية والمشروعات ذات النمو العالي داخل حيز مكاني محدد، صغير نسبياً، يقدم خدمات أساسية مشتركة لدعم المبادرين ورواد الأعمال من أصحاب الأفكار الجديدة والتكنولوجية، وتسهيل فترة البدء في إقامة المشروع وذلك على أسس ومعايير متطورة ومن خلال توفير الموارد المالية المناسبة لطبيعة هذه المشروعات ومواجهة المخاطر العالية المترتبة على إقامتها، بجانب توفير هذه المنظومة للخدمات الإدارية الأساسية، فهي تقدم أيضاً المعونة والاستشارات الفنية المتخصصة والمساعدات التسويقية في بعض الأحيان، وتبعاً لطبيعة المشروعات.

أظهرت الدراسات التي أجريت على بعض الاقتصاديات القوية ومنها اقتصاد معظم دول أوروبا، أن اقتصاد هذه الدول يعتمد أساساً على

المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث نجد مثلاً أن أكثر من ٧٠ في المائة من جميع الشركات في المملكة المتحدة، يعمل فيها أقل من مائة شخص وتعتبر شركات صغيرة ومتوسطة من هذا المنطلق ومن أجل المحافظة على النمو الاقتصادي في هذه الدول كان لا بد من الحفاظ على ديناميكية وحيوية هذا القطاع المهم فى الاقتصاد الوطني.

تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في عمليات التنمية بمفهومها الشامل باعتبارها من أهم العوامل الاستراتيجية التي تعتمد عليها اقتصاديات دول العالم من حيث الاعتبارات المهمة ومنها: أن المشروعات الصغيرة من أهم الآليات الفعالة في تنويع وتوسيع قاعدة المنتجات والصناعات، وكذلك الخدمات التي تكون بدورها الهيكل الاقتصادي لمعظم دول العام المتقدم، حيث تمثل إحدى حلقات التوازن في الهياكل الاقتصادية بما تتميز به من مرونة وسرعة استجابة لمتغيرات الأسواق المحلية والعالمية وتساهم المشروعات الصغيرة في استخدام واستثمار المدخرات ورؤوس الأموال المحلية وتلبي بذلك الطلب على تنشيط استثمار الإنتاج والتصنيع، حيث تتسم عادة بصغر حجم الاستثمارات مما يتيح لأكبر عدد ممكن من المستثمرين الإقدام على إقامتها، إضافة لانخفاض حجم الخسائر المالية وتوجيه الاستثمارات بشكل مباشر إلى عمليات الإنتاج فقط وأخيراً فإن هناك مساهمة مؤكدة

للمشروعات الصغيرة في التخفيف من حدة الفقر ورفع مستوى المعيشة للفئات الأكثر فقراً عن طريق فرص العمل التي توفرها للعمالة غير الماهرة والفقيرة وتوليد دخل إضافي لهذه المجتمعات.

المشروعات الصغيرة والمتوسطة تستطيع أن تقيم توازناً اقتصادياً واجتماعياً أكثر وضوحاً بسبب قدرتها العالية على الانتشار الجغرافي والتوسع داخل المدن والقرى وفي أطرافها يساعد على إيجاد فرص ومعارف ومهارات لأفراد المجتمع المحلي الذي تقام فيه ورفع مستوى المعيشة بشكل عام، لأن المشروع الصغير يتيح فرصة اقتصادية جيدة لم تكن موجودة من قبل بالنسبة لكثير من النشء وأصحاب الدخل المنخفض كما تساعد على تلبية احتياجاتهم من السلع والخدمات البسيطة ومنخفضة التكلفة وتلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً مهما كذلك في تقليل مخاطر وعواقب الهجرة من المناطق الأقل نمواً إلى المناطق الأكثر نمواً في الدولة نفسها بل إن هذه المشروعات ربما تعتبر أداة فعالة في تحقيق نوع من الهجرة العكسية الهادفة إلى تحقيق التنمية المتوازنة كذلك تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمثابة معامل وورش عمل لتدريب وإعداد الكوادر البشرية في جميع التخصصات وتلعب المشروعات الصغيرة دوراً مهماً في الاقتصاد الوطني والعالمي إذ تشكل رافداً مهماً من روافد الاقتصاد الوطني كما

أنها تشكل تكاملاً واضحاً مع الشركات العالمية العابرة للقارات من خلال تكامل الوظائف معها ورغم التوجه العالمي الحالي نحو التكتلات الكبرى إلاّ أن الاهتمام بالمشروعات الصغيرة ما زال قائماً في الدول أو الشركات رغم تباعد الدول في الاتفاق على حجم المشروعات الصغيرة على مستوى العالم.

أهمية المشروعات الصغيرة من منظور اجتماعي:

ازدادت أهمية المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية نتيجة للتحولات الاقتصادية العالمية نحو تشجيع المبادرات الفردية ودعم المشاريع الخاصة من أجل المشاركة الواسعة للأفراد وتشجيع برامج الخصخصة وتقليص دور القطاع العام المدعومة من المؤسسات الدولية، بالإضافة لتعزيز دور ومشاركة المرأة وتكمن أهمية المشروعات الصغيرة في تلبية رغبات الأفراد والرياديين والنساء في الاستقلال وتحقيق طموحاتهم ورفع مستوى المعيشة، بما يساهم في معالجة أهم المشكلات الاجتماعية البطالة بتوفير فرص عمل، إضافة للخدمات الإنتاجية والإدارية والاجتماعية وبالتالي تحقيق الاكتفاء الذاتي في كثير من السلع والخدمات والحد من التبعية والعجز التجاري مع الاقتصاد العالمي.